

الخلافا

[505] وإذا قال: على عاقلته فالكفارة في ماله (1). وإذا قال: في بيت المال فالكفارة على قولين: أحدهما: في بيت المال أيضا. والثاني: في ماله (2). دليلنا: أن الأصل براءة الذمة، فلا يعلق عليها شيء إلا بدليل. وأيضا فإنه فعل من التعزيز ما أمره الله به، فلا يلزمه الضمان، كما أن الحدود إذا أقامها فتلّف المحدود لم يلزمه الضمان بلا خلاف. مسألة 32: إذا أسلم الثوب إلى غسال، وقال له: إغسله. ولم يشترط الاجرة، ولا عرض له بها، فغسله لزمته الاجرة. وإن لم يأمره بغسله، فغسله، لم تكن له أجره. وبه قال المزني (3). والذي نص الشافعي عليه: أنه إذا لم يشترط، ولم يعرض، لا أجره له (4). وفي أصحابه من قال: إن كان الرجل معروفا بأخذ الاجرة على الغسل وجبت له الاجرة، وإن لم يكن معروفا بأخذ الاجرة على الغسل، لم تجب له الاجرة (5). ومنهم من قال: إن كان صاحب الثوب هو الذي سأل أن يغسله لزمته الاجرة، وإن كان الغسال هو الذي طلب منه الثوب ليغسله فلا أجره له، ومذهبهم ما نص عليه الشافعي أنه لا أجره له (6).

(1) مختصر المزني: 128، والوجيز 2: 184، والبحر الزخار 6: 196. (2) مختصر المزني: 128، والوجيز 2: 184. (3) المجموع 15: 110 - 111. (4) المجموع 15: 110 - 111، والسراج الوهاج: 294، والوجيز 1: 237، ومغني المحتاج 2: 352، والمغني لابن قدامة 6: 162، والشرح الكبير 6: 22. (5) المجموع 15: 110 - 111، والسراج الوهاج: 294، ومغني المحتاج 2: 352، وفتح المعين: 82 - 83، والوجيز 1: 237. (6) المجموع 15: 110 - 111، ومغني المحتاج 2: 352، والسراج الوهاج: 294، وفتح العين: 82 - 83،